

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مدى خضوع المنتجات المعروضة عبر الأنترنت لمراقبة الجودة والسلامة والمطابقة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
صارت مواقع التواصل الاجتماعي تُعجُّ بالإعلانات التسويقية لمنتجات متنوعة، من بينها تلك المتعلقة بالأدوية، والأدوات والتجهيزات المنزلية، وأدوات التجميل، وقطع الغيار، والألبسة، وغيرها. كما أصبحت هذه التجارة عبر المواقع الافتراضية الإلكترونية رائجة بشكل كبير وتحقق أرقاماً مالية غير مسبوقة ومتصاعدة.
إن بيع وشراء المنتجات، افتراضياً، ومن غير إخضاعها لمراقبة شروط الصحة والسلامة والجودة والمطابقة، من شأنه أن يمس بسلامة وصحة المواطنين والمواطنات، إذا لم تُتخذ التدابير اللازمة بهذا الصدد.
في نفس الوقت، من المعلوم أن ترسانتنا القانونية تتضمن مقتضيات تُلزم بحماية المستهلك، وبمراقبة سلامة المنتجات والخدمات. لكن تساؤلات مجتمعية كبيرة تُطرح حول مدى التقيد بهذه المقتضيات، وحول مدى كفاية آليات المراقبة الفعلية، وكذا حول مستوى إدراككم لخصوصية التجارة الإلكترونية والحاجة إلى تكييف وتطوير أدوات المراقبة مع هذا التحول الكبير في أنماط وطرائق التسوق والاستهلاك.
وعليه، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تتخذونها من أجل حماية صحة وسلامة المستهلك المغربي من المنتجات التي تُعرض على مواقع التواصل الاجتماعي، وغالباً بأسعار مغرية، والتي قد يشكل بعضها خطراً حقيقياً عليه، مع استحضار احتمال عدم مطابقة هذه المنتجات لمعايير وشروط الجودة، وإمكانية انفلاتها من المراقبة اللازمة؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني